

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه المغرب العربي بعد 11 سبتمبر 2001

The American security strategy towards the Maghreb region after September 11, 2001.

لكوشة عاشور¹، خيدر محمد كريم²¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، lkoucha.achour@enssp.dz² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، kheder_karim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/05

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

شهدت الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغييرا كبيرا بتبني مقاربة أمنية شاملة في مكافحة الإرهاب عبر العالم، و تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على استراتيجيتها الأمنية في المنطقة المغاربية التي تشكل أهمية كبيرة نظرا لموقعها المتميز و بروز تهديدات جديدة بانتشار التنظيمات الإرهابية و عدم الاستقرار بفعل أزمات المنطقة، ما جعل أمريكا توجه أنظارها بتبني مقاربات لحماية مصالحها في المنطقة. فالإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة تتمحور حول مسببات تغير الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المغرب العربي، و قد خلصت الدراسة إلى أن تغير هذه الاستراتيجية الأمنية في المنطقة فرضته التهديدات الجديدة للتكيف معها.

كلمات مفتاحية: الأمن، المغرب العربي، الولايات المتحدة الأمريكية، الاستراتيجية الأمنية.

Abstract:

In the aftermath of September 11, 2001, the American security strategy witnessed deep changes through adopting an inclusive security approach in order to counter terrorism. This study attempts to shed light on its security strategy in the Maghreb region, which is particularly important because of its strategic location, in addition to the emergence of new threats, the spread of terrorism group, and instability in this region.

All these factors led the USA to adopt new approaches in order to protect its interests. The problem addressed by this study focuses on the reason of changing the American strategy towards the Maghreb region. We concluded that this change was imposed by the need to adapt to new threats.

Keywords: Security; Maghreb; United Stat of America; Security strategy.

المؤلف المرسل: لكوشة عاشور

1. مقدمة:

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية كبيرة نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام و ثرواتها الطبيعية التي تتوفر عليها، ما جعلها محل اهتمام القوى الكبرى و مركزا للتنافس عليها خدمة مصالحها. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز هذه القوى التي تسعى دائما للهيمنة و الحفاظ على نفوذها و مصالحها أينما وجدت في العالم. فبعد أحداث 11 سبتمبر تغيرت نظرتها للمنطقة بعدما كانت تشكل أهدافا ثانوية لها، والتي ارتبطت أكثر بمنطقة الشرق الأوسط، فبرز التهديدات الإرهابية و حربها الدولية ضد الإرهاب جعلها تصب اهتمامها لمنطقة المغرب العربي التي عرفت ظاهرة الإرهاب "تنظيم القاعدة في المغرب العربي" ، وكذا تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا جراء الحرب الأهلية و الدولية التي تشهدها إضافة لعدم الاستقرار في منطقة الساحل التي لها تداعيات مباشرة على المنطقة.

وهذا ما استلزم اتباع استراتيجية جديدة مع دول المنطقة و ذلك بتعزيز تواجدها و شراكاتها الأمنية مع هذه الدول خصوصا الجزائر التي تملك خبرة كبيرة في مجال محاربة الإرهاب، من خلال بناء مقارنة أمنية تشمل دول المنطقة و تسعى لربطها بمصالحها القومية في مواجهة المنافسة الأجنبية من دول أخرى في المنطقة.

و على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

لماذا تغيرت الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد أحداث

11 سبتمبر 2001 في ضوء التطورات التي عرفتتها المنطقة؟.

و للإجابة عن هذه الاشكالية تم تبني هذه الفرضية:

- كلما ازدياد حجم التهديدات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة الإرهاب،

كلما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لتغيير استراتيجيتها الأمنية تجاه منطقة المغرب العربي.

بالنسبة للمنهجية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بدراسة الظاهرة ووصفها باتباع الأحداث ثم تحليلها بشكل دقيق، اعتمدنا عليه في عرض المقاربات و المشاريع الأمنية الموجهة للمنطقة المغاربية بغرض فهمها و تحليلها، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي و هذا بتقديم بعض الاحصائيات الخاصة بالمساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي.

أما النظرية فقط اعتمدنا في هذه الدراسة على المقاربة الليبرالية التي تفسر المفاهيم المرتبطة بجهود التعاون الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المغاربية لمكافحة الإرهاب، و كذا تفسير المنفعة التي تجنيها من خلال استراتيجيتها الأمنية في المنطقة.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثاني: مضمون الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي بعد 11

سبتمبر 2001.

المحور الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المغرب العربي و التنافس مع فرنسا.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تشكل المنطقة المغاربية أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي و ثرواتها الطبيعية التي تتوفر عليها، ما

جعلها محور اهتمام كبير للعديد من القوى التي تسعى لسيط نفوذها على غرار الولايات المتحدة

الأمريكية، و هذا ما سنحاول إبرازه في هذا المحور.

1- أهمية الموقع:

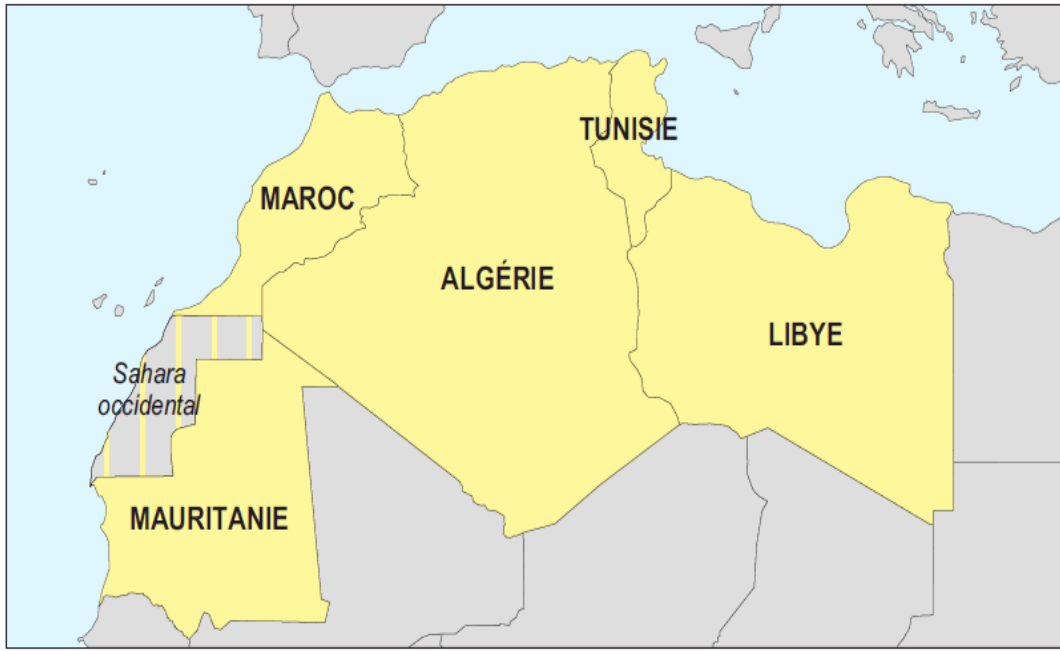
يقع المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي

و تبلغ مساحته 5.782.140 كلم² ، و تتكون من خمسة دول: الجزائر، تونس، ليبيا و المغرب

وموريتانيا، و الصحراء الغربية. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و جنوبا مالي، التشاد و النيجر

والسنغال، و شرقا مصر والسودان ،أما غربا المحيط الأطلسي. (مانع، 2004، صفحة 22)

الخريطة التالية توضح موقع دول المغرب العربي:



Ministère des Affaires étrangères, direction des Archives (pôle géographique) © 20 septembre 2013

Source : <http://www.afrikcaraibmontreal.com/wp-content/uploads/2017/02/Maghreb.gif>

من خلال هذه الخريطة نلاحظ موقع الدول المغاربية و حدودها، و المبنية باللون الأصفر ماعدا الصحراء الغربية التي تنتمي للمنطقة غير أنها مستعمرة من طرف المغرب، و تناضل لتحقيق استقلالها عبر استفتاء تقرير المصير.

ويشكل الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة، فهو محور تلاقي أربعة أبعاد استراتيجية، البعد المتوسطي و امتداداته الأوروبية شمالاً، البعد الإفريقي جنوباً، و البعد شرق أوسطي شرقاً امتداداً للخليج والبعد الأطلسي غرباً، و تعتبر المنطقة أيضاً محور تقاطع ثلاث قارات (أفريقيا، أوروبا وآسيا)، كما تبرز أهمية المنطقة من خلال شريطها الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط الممتد على 2100 كلم، ومضيق جبل طارق الذي يشكل ممراً لأطلسيا رئيسياً نحو المتوسط الذي يعتبر شريان التجارة العالمية، وممر السفن التجارية و نقل المحروقات، فهي تمثل 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وشمال أفريقيا، إضافة إلى تواجد الأسطول السادس الأمريكي و قوات حلف الناتو في الجهة الأطلسية. (زعنون، 2009، الصفحات 29-30)

2- الأهمية الجيواقتصادية:

تمتلك منطقة المغرب العربي موارد اقتصادية مهمة - معدنية، طاقة و زراعية - ، موزعة بين الدول الخمس والتي تشكل أساس الصناعات بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، ما يجعلها تحتل مكانة خاصة في سياسات هذه الدول.

حيث تحتوي المنطقة المغربية على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة، و تتوفر فيها العديد من مصادر الطاقة و الصناعة على رأسها: النفط و الغاز(ليبيا و الجزائر)، الحديد و الرصاص و الفوسفات (تونس، المغرب، و موريتانيا). (الفيلالي، 1989، صفحة 45) أي ما يعادل 4.58% من الاحتياط العالمي و 17.58% من الاحتياط العربي. و 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34% من الاحتياط العالمي (بخوش، 2004، صفحة 87) ، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة والمعادن الأخرى و كل هذه الامكانيات كفيلة بأن تجعل منه قطبا اقتصاديا متميزا.

3- أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تخطى دول المغرب العربي باهتمام متزايد خصوصا بعد الحرب الباردة بفضل الموقع الجغرافي والثروات التي تمتلكها، ما جعلها تشكل رهانا اقتصاديا و استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا محاصرة و تحجيم الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامتها في المستقبل وتجسد ذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر عبر الشراكة الأمنية و الاقتصادية مع الدول المغربية مثل اتفاقية التبادل الحر ، مبادرة ازسنانت، الشراكة في ميدان المحروقات.

كما يمثل المغرب العربي سوقا من 100 مليون مستهلك اضافة للإمكانيات البترولية و الغازية الكبيرة التي تتوفر عليها المنطقة في الجزائر و ليبيا (حمياز، 2016، الصفحات 250-270) ، و قد بلغت احتياطات النفط في الجزائر 12.2 مليار برميل سنة 2020، أما ليبيا فبلغ 48.4 مليار برميل، وذلك وفقا لبيانات أصدرتها شركة النفط و الغاز "BP" في تقريرها السنوي الصادر تحت عنوان "المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية 2021". هذا ما زاد من اهتمام الشركات الأمريكية و دخولها في تنافس كبير مع القوى الكبرى على غرار فرنسا والصين، وهذا ما شكل مدخلا أساسيا لفرض تواجدها في المنطقة ، إضافة الى اعتبار المغرب العربي مطلة على البحر المتوسط و الذي يشكل ممرا رئيسا للسفن التجارية الأمريكية وناقلات النفط مع تواجد الأسطول السادس الأمريكي، أما على الواجهة الأطلسية فهي

استراتيجية للمبادلات التجارية وواجهة مراقبة لحلف الشمال الأطلسي. (بالة، 2016، الصفحات 270-274).

أما من الناحية الأمنية فتزامنا مع انتشار الارهاب في المنطقة و عدم الاستقرار فيها. حيث شكلت المنطقة المغاربية فراغا استراتيجيا يجب ملئه لتأمين المصالح الحيوية بغرض تحقيق الهيمنة العالمية، فقد ركزت على مكافحة الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فمنطقة المغرب العربي تمثل حزاما استراتيجيا متقدما لتضييق الخناق على نشاط الجماعات المسلحة و التهريب و المخدرات، التي ترى أنها تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية. (ركاح، 2016، صفحة 26)

بالإضافة لموقع المنطقة المغاربية الاستراتيجي من الناحية الجيوسياسية و الأمنية، فتموقع القوات الأمريكية في المنطقة عبر القواعد العسكرية و الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، يسمح لها بمراقبة العديد من المناطق عبر العالم و رصد أي تهديد يمكن أن يصيبها أو حتي حلفائها الأوربيين، فالواجهة الأطلسية تشكل طريقا مختصرة يسهل مراقبتها.

المحور الثاني: مضمون الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المغرب العربي بعد 11 سبتمبر 2001.

بعد أحداث 11 سبتمبر تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية أمنية جديدة موجهة للمنطقة المغاربية تبنى على مكافحة الإرهاب بشكل أساسي، و ذلك عبر مقاربات و مشاريع أمنية و عسكرية سنحاول إبرازها في هذا المحور.

1- السياسة الأمنية الأمريكية في المغرب العربي بعد 11 سبتمبر 2001.

إن السياسة الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر طرأ عليها تغيير كبير و ذلك بتبنيها لمبدأ مكافحة الإرهاب، و يمكن إرجاع خلفيات الاهتمام الأمني الأمريكي بالمنطقة المغاربية إلى التصريح الذي قدمه الرئيس الأمريكي في أعقاب إعلانه الحرب الدولية على الإرهاب، حيث أن هذه الحرب لا تنتهي بالقضاء على الإرهابيين بل تمتد إلى تخفيف منابع الحركات الإرهابية، (ركاح، 2016، صفحة 25) فقد تغيرت النظرة الأمريكية للمنطقة المغاربية بتوسيع مفهوم الشرق الأوسط الكبير ليمتد حتى المغرب خصوصا بعد صعود الجماعات الإرهابية في الجزائر و المغرب و ظهور الإرهاب "القاعدة"، إضافة إلى اتحاق ليبيا بامتلاك السلاح النووي، حيث قادت إدارة بوش حملات دبلوماسية رسمية لزيارات مسؤولين أمريكيين إلى المنطقة وهذا من أجل تعزيز العلاقات مع دول المنطقة خاصة في المجال الأمني. (Schmid & Barrada, 2005, p. 2)

فبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح الاهتمام الأمريكي كبير بالمنطقة المغاربية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب لاسيما بعد نجاح التجربة الجزائرية التي عانت من ولايته لعشرية كاملة، حيث أصبحت شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية و تجسد ذلك من خلال زيارة الرئيس بوتفليقة لواشنطن بعد 11 سبتمبر و هي أول زيارة لرئيس دولة بعد الهجمات الإرهابية و تعززت هذه العلاقات بانخراط الجزائر في الحوار الأمني لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط و مبادرات الساحل الإفريقي، و كذا تبادل المعلومات الأمنية و تقديم مساعدات في مجال مكافحة الإرهاب (Zoubir, The United Stat and Maghreb-Sahel securit, 2005, p. 7).

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة المغاربية على أنها القاعدة الأساسية لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تنشط في المنطقة وجوارها خصوصا في الساحل الإفريقي، و يأتي هذا الاهتمام نظرا لما تتمتع به منطقة المغرب العربي من أهمية جيوسياسية من الناحية الجغرافية باعتبارها مدخل للقارة الإفريقية و بوابة العبور لأوروبا لقرها الجغرافي منها ب 14 كلم فقط و كذا أهميتها الجيوسياسية في مكافحة التنظيمات الإرهابية (عودة، 2017، صفحة 67). ويأتي هذا التغير في الاستراتيجية الأمريكية الأمنية تجاه المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بعدما كان التوجه اقتصادي في عهد بيل كلنتون في التسعينات، إلى التحولات التي عرفها العالم بانتشار الإرهاب كتهديد عالمي و اتباع المحافظين الجدد بقيادة "جورج بوش الابن" أسلوب المواجهة المباشرة والدخول في حروب مسلحة في أفغانستان و العراق، فأينما كان تهديد للأمن القومي الأمريكي يكون هناك تدخل واستباق لأي تهديد يمكن أن يضر بالمصالح الأمريكية، فالمغرب العربي عرف انشمار ظاهرة الإرهاب ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرج المنطقة ضمن اهتماماتها الأمنية لمواجهة أي تهديد إرهابي للمصالح الأمريكية، عبر ميكانزمات تقوم على التعاون العسكري و التنسيق الأمني مع الدول المغاربية.

2- المبادرات الأمنية الأمريكية في المغرب العربي:

✓ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

هو مشروع تم صياغته من طرف "ريتشارد ارميتاج" أحد منظري و ساسة الإدارة الأمريكية و تم اعلانه من الرئيس "جورج بوش الابن" في قمة الدول الثماني في جورجيا سنة 2004 ، و يهدف المشروع لتحقيق الديمقراطية وحكم القانون و الشفافية و المساواة و التنمية، وذلك حتي يسهم في تخفيف منابع الإرهاب ومحاربة التطرف، وتضمن هذا المشروع المنطقة المغاربية وتجسد ذلك عبر زيارات الدبلوماسيين

الأمريكيين إلى المغرب العربي. ومن أهم هذه الزيارات زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفيلد" للمملكة المغربية حيث أكد فيها على أهمية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي لتجفيف منابع الإرهاب في المنطقة.

زيارة وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" سنة 2008 لدول المغرب العربي، حيث أكدت في هذه الجولة على ضرورة القيام بإصلاحات سياسية و تشجيعها نحو المزيد من الديمقراطية و على أهمية التعاون في مكافحة الإرهاب مع الجزائر (عودة، 2017، الصفحات 74-75)

و تقوم خلفية المشروع على اعتبار المغرب العربي منطقة أزمات و تولد الإرهاب و تصدره، وبالتالي تشكل خطرا على أمن و ازدهار المجتمع الدولي و خصوصا المصالح الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، واعتمد المشروع على تقرير التنمية البشرية لسنتي 2002 و 2003 (المخادمي، 2005، صفحة 21) الذي أبرز أسباب التطرف في المنطقة العربية، والتي ترتبط أساسا بالحرية والمعرفة و تمكين المرأة والتي تعرف تراجعاً كبيراً في المنطقة فهي ذريعة لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض إصلاحات واملاءات على الدول العربية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير. ومن أهم هذه الإصلاحات نجد: - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، - مبادرة وسائل الإعلام المستقلة. - الجهود المتعلقة بالشفافية و مكافحة الفساد. بناء مجتمع معرفي و توسيع الفرص الاقتصادية (المخادمي، 2005، الصفحات 20-22).

✓ مبادرة بان ساحل (Pan-Sahel Initiative):

جاءت هذه المبادرة لتعزيز مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل و أمننة المنطقة وهذا بعد زيارة مسؤولين أمريكيين للتشاد و النيجر و موريتانيا و مالي سنة 2002، حيث اعتبرت هذه المنطقة فضاء غير آمن و مكان لانتشار الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة، تقوم هذه المبادرة على عمليات تكوين و تدريب عسكرية لجيوش دول المنطقة لتقوية قدراتها العسكرية وذلك بإنشاء قوات للعمليات الخاصة لتمويل الدعم اللوجستيكي العسكري من أجل تأمين حدود المنطقة من الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية بالسلاح (Hamdaoui, 2020, p. 30)، حيث خصصت لهذه المبادرة مبلغ 8 مليون دولار لتكوين هذه الجيوش لمحاربة الإرهاب. (Bérangère, 2012, p. 34)

✓ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل (Tans-Sahara Counterterrorism Initiative):

جاءت سنة 2015 لتعويض مبادرة بان الساحل من طرف البنتاغون و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث تم إدراج الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) و بوركينا فاسو، نيجيريا و السنغال، للمبادرة إضافة للدول بان الساحل أما ليبيا فقد رفضت المشاركة في المبادرة، (kandel, 2014, p. 7) وتهدف إلى تعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية و منع تجنيد مقاتلين جدد وخلق مناطق لجوء للإرهابيين وكذا مكافحة التطرف (Zoubir, the United States and Algérie : the cautions road to patnership, 2010, p. 989) و تم إدراج هذه الدول لتعزيز التعاون بين دول الساحل وجمعها مع الدول المغاربية و تكوين مؤسسات دولة قادرة على وقف التنظيمات الإرهابية على أراضيها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الاستخباراتي بتبادل المعلومات بين جيوش هذه الدول والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة بتعزيز التعاون الأمني بين هذه الدول، خصصت لهذه المبادرة تمويل يقدر ب 100 مليون دولار سنويا و اتخذت من واغادوغو مقرا لها (مصلوع كريم، 2014، صفحة 135).

✓ القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM :

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خمسة قيادات عسكرية في العالم وقبل تأسيس الأفريكوم كانت إفريقيا تابعة إلى ثلاث قيادات وهي القيادة المركزية CENTCOM، قيادة الباسيفيك PACOM وقيادة أوروبا. (kandel, 2014, p. 18) تأسس الأفريكوم في 6 فيفري 2007 في عهد الرئيس "بوش الابن" ومقره شتوتغارت الألمانية مقر قيادة EUCOM بسبب رفض الدول الإفريقية إقامة مقرها فيها على غرار دول المغرب العربي كالجائر التي رفضت إقامة هذه القيادة، و يعود تأسيس الأفريكوم إلى أمرين: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية كالنفط و اليورانيوم، وتزايد الأخطار التي تهدد السفارات الأمريكية كالهجوم على سفارتها في نيروبي و دار السلام عام 1997 وتفجير السفينة الأمريكية في خليج عدن عام 2000 وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية في القرن الإفريقي و الساحل. (خيري، 2009، صفحة 99)

وتحتوي هذه القيادة على 2000 شخص، 40 بالمئة منهم مدنيين و عدد الجنود الأمريكيين في الأراضي الإفريقية سنة 2014 تراوح بين 5000 و 6000 جندي. (Diop, 2007, p. 1) وارتفع عدد الجنود الأمريكيين في إفريقيا إلى 7200 عنصر سنة 2018، تعمل قيادة الأفركوم في الساحل بإنشاء وحدات صغيرة للقوات الخاصة لتقديم توجيهات و تدريب للجيوش المحلية في الميدان في محاربة

الجماعات الإرهابية المتطرفة المختلفة و تزويد هذه الجيوش بمعلومات استخباراتية و مساعدات لوجستية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية في النيجر سنة 2019 على مقربة من الحدود الجزائرية و هذا لمراقبة كل المنطقة و رصد تحركات الجماعات الإرهابية الناشطة خصوصا مع تنامي للاستقرار الناجم عن مخلفات الحرب الليبية و في شمال مالي، قدرت تكلفة هذه القاعدة بحوالي 100 مليون دولار كإحدى أكبر القواعد الجوية العسكرية الأمريكية. (Congar, 2020, p. 15)

و كل هذه المبادرات الأمنية الأمريكية تشمل منطقة المغرب العربي، فالرؤية الأمريكية للمنطقة شاملة تدخل في الدائرة الإفريقية و الشرق أوسطية، فهي منطقة استراتيجية تتوسط كل المحاور فاستقرارها يعني استقرار كل منطقة حوض المتوسط، إضافة إلى أن التهديدات الأمنية متزايدة و عابرة للحدود فما يحدث في الساحل ينعكس مباشرة على دول المغرب العربي فالإرهاب العالمي ليس له حدود خاصة بل متنقلة وينتشر أكثر في بؤر التوترات و الأزمات أين يكون الانفلات الأمني مثلما يحدث في ليبيا.

الخوارج الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المغرب العربي و التنافس مع فرنسا.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر على توجيه اهتمامها لدول المغرب العربي خصوصا بعد إعلانها الحرب على الإرهاب، و كذا لمواجهة النفوذ الأوروبي بالمنطقة وبشكل أساسي فرنسا التي تربطها علاقات تاريخية استعمارية بدول المنطقة، وتجسدت المقاربة الأمنية الأمريكية من خلال مختلف المشاريع الموجهة ذات الطابع الأمني حتي تثبت وجودها في المنطقة و تنافس الوجود الفرنسي (Holm, 2008, p. 30). كما نسجت علاقات التعاون العسكري و التنسيق الأمني في إطار حملتها الدولية على الإرهاب مع دول المغرب العربي من خلال مستويين ثنائي ومتعدد الأطراف يتمثل في الحوار المتوسطي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي. (بلخيرة، 2014-2015، صفحة 245).

1- العلاقات الثنائية:

الجزائر: قبل أحداث 11 سبتمبر لم تكن تربط الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات قوية مقارنة بجارتها المغرب و تونس، لكن بعد هذه الأحداث و الحرب على الإرهاب أصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا في مجال التعاون الأمني و العسكري لمكافحة الإرهاب، وتجسد ذلك بالزيارات الثنائية رفيعة المستوى بزيارة "روبير مولير Robert Mueller" مدير مكتب التحقيقات الفدرالي FBI سنة 2006 مع وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" و هذا من أجل تعزيز التعاون

العسكري وتبادل المعلومات الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، خصوصا في منطقة الساحل، بالإضافة للمساعدات العسكرية و التكوين بتبادل الخبرات (Ait Kaki, 2007, pp. 166-167)

المغرب: تعتبر العلاقات المغربية الأمريكية علاقات قوية منذ القدم خاصة في جانبها الاقتصادي بتوقيع اتفاقية التبادل الحر سنة 2004 ، وتعززت أكثر هذه العلاقات بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أصبح التعاون والتنسيق الأمني يحظى بالأولوية على باقي أشكال التعاون الأخرى، وتتمثل جوانب التعاون الأمني و العسكري في إعداد و تجهيز القوات المسلحة و تحديثها بإبرام صفقات السلاح، المساعدة في درئ مخاطر التهديدات الإقليمية خصوصا الإرهابية منها. أما المصالح الأمريكية فتتمثل في ضمان سلامة خطوط الملاحة للإمدادات النفطية عبر المتوسط و الأطلسي، الحاجة لمنطقة جيوسراتيجية للتدخل السريع، ضمان التواجد العسكري الأمريكي في حوض المتوسط و الشواطئ الغربية الإفريقية للأطلسي. (كامل، 2011، الصفحات 125-129)

وتجسد ذلك بإقامة قاعدة عسكرية في مدينة "سيدي يحيا" التي تقع على بعد 80 كلم من الرباط وهي قاعدة مهمة لخدمة الصواريخ المضادة للسفن في منطقة الأطلسي والمتوسط. (إبراهيم، 2020)

تونس: تربط تونس بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات جيدة و تركزت أساسا بعد أحداث 11 سبتمبر على الجوانب الأمنية و مكافحة الإرهاب و التطرف، و دعمتها في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة التونسية المعروفة بأحداث الربيع العربي سنة 2011 من خلال تقديم مساعدات مادية معتبرة تجاوزت 80 مليون دولار، كما عززت التعاون الأمني في تأمين حدودها مع ليبيا في مواجهة الجهاديين وكذا تدريب الجيش التونسي ومساعدات عسكرية في مجال مواجهة الإرهاب، و تهدف أمريكا لإقامة قاعدة عسكرية في تونس خصوصا لقاعدة الأفريكوم التي تحاول إقناع دول المنطقة لإقامتها غير أن رفض الجزائر حال دون ذلك، فضلا عن الأحاديث التي تدور في الأوساط التونسية عن وجود قاعدة عسكرية أمريكية في محافظة بنزرت بأقصى الشمال و هذا ما نفتته وزارة الدفاع التونسية. (خورشيب، 2020، الصفحات 23-31)

ليبيا: كانت العلاقات الأمريكية الليبية متوترة وغير مستقرة خاصة بعد أزمة لوكربي و قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، و عادت العلاقات سنة 2004 بعد اعتراف القذافي بالمسؤولية وتعويض الضحايا حيث تم رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب سنة 2006 جراء تعاون

القذافي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب و تخليه عن أسلحة الدمار الشامل (عبيد، 2010، الصفحات 37-38)

و بعد الثورة الليبية سنة 2011 شاركت أمريكا بشكل فعال في إسقاط نظام القذافي بالضربات الجوية تحت لواء الحلف الأطلسي و غطاء الأمم المتحدة ما أدى إلى انهيار الدولة الليبية وقيام حرب أهلية و انتشار رهيب للأسلحة و الارهاب في المنطقة، وهذا ما يهدد بشكل كبير الأمن في المنطقة ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لطرح مبادرات التسوية و حضر انتشار السلاح و مكافحة التنظيمات الإرهابية المنتشرة.

موريتانيا: تعتبر موريتانيا من أضعف دول المغرب العربي نظرا لإمكانياتها المحدودة ما جعلها بؤرة للتهديدات الأمنية، حيث تتميز بشساعة مساحتها أكثر من 1 مليون كلم و حدود تصل ل 5000 كلم، ما صعب عليها مراقبة كل هذه المساحات بسبب افتقادها للوسائل التكنولوجية واللوجستية و الأقمار الصناعية، اضافة إلى جهاز الاستخبارات الفعال، و هذا ما جعلها ملاذا للجماعات المسلحة و معبرا آمنا للجريمة المنظمة نحو الدول المغاربية و منه إلى أوروبا (Reifeld, 2015)، كما تمثل موريتانيا أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الناحية العسكرية و الأمنية فمن الناحية الاستراتيجية تعتبر هي الأقرب في إفريقيا إلى أمريكا مما يجعلها رهانا كبيرا للولايات المتحدة في مواضيع التعاون العسكري، كما سعت لإقامة قاعدة عسكرية على الأراضي الموريتانية إلا أنها قوبلت بالرفض (الإمام، 2013)، و تشمل العلاقات بين موريتانيا و الولايات المتحدة الأمريكية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، كما تعتبر عضو في المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل و بان ساحل.

جدول يوضح حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي:

البلد	السنة	مساعدات مكافحة الإرهاب	مساعدات وزارة الدفاع
الجزائر	2020	426 ألف دولار	20 ألف دولار
	2016	958 ألف دولار	1.428 مليون دولار
	2010	950 ألف دولار	1.080 مليون دولار
	2006	823 ألف دولار	823 ألف دولار

4.2 مليون دولار	43 ألف دولار	2020	المغرب
50 مليون دولار	4.2 مليون دولار	2016	
15 مليون دولار	10 مليون دولار	2010	
18 مليون دولار	1.9 مليون دولار	2006	
4.2 مليون دولار	2.1 مليون دولار	2020	تونس
29 مليون دولار	1 مليون دولار	2016	
20 مليون دولار	1.9 مليون دولار	2010	
10 مليون دولار	33 ألف دولار	2006	
14 مليون دولار	14 مليون دولار	2020	ليبيا
8.098 مليون دولار	9.4 مليون دولار	2016	
469 ألف دولار	1.2 مليون دولار	2010	
/	/	2006	

المصدر: USAID, U.S. foreign aid by country

https://explorer.usaid.gov/cd/MAR?fiscal_year=2016&measure=Disbursements

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية الموجهة للمغرب هي الأعلى نسبة مقارنة بالدول الأخرى و هذا ما يوضح عمق العلاقات التي تربط بين البلدين في الشؤون العسكرية والأمنية خصوصا سوق السلاح، ثم تأتي تونس أيضا التي حصلت على مساعدات مهمة خصوصا بعد الثورة التونسية ومساعدتها في عملية الانتقال الديمقراطي و حماية حدودها من مخلفات الحرب الليبية، أما ليبيا التي تعيش في حرب أهلية فالمساعدات الأمريكية تركزت على محاربة الارهاب و تأهيل الجيش الليبي، و تأتي الجزائر في آخر مرتبة في سلم المساعدات العسكرية الأمريكية، بسبب تمسكها بمسألة سيادة الأمن ورفضها لإقامة قواعد عسكرية على أرضها أو في حدودها، و كذا رفض وجود قوات أجنبية و وسائل تجسسية داخلها. و تركز أساسا العلاقات الأمنية والعسكرية على التنسيق الأمني و تبادل المعلومات الاستخباراتية و دورات التدريب أما سوق السلاح فالجزائر تبقى زبونا لروسيا بالدرجة الأولى.

2- التنافس الأمني مع فرنسا:

تاريخيا تعتبر المنطقة المغاربية منطقة نفوذ أوروبية بالدرجة الأولى فرنسية وهذا مرتبط بتقسيم المستعمرات حيث نسجت علاقات تاريخية جعلت بها دول المنطقة مرتبطة اقتصاديا و أمنيا بفرنسا، غير أن تحولات ما بعد الحرب الباردة و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و مع مخلفات أحداث 11 سبتمبر حولت اهتمامها الى المنطقة و التقرب أكثر عبر مشاريع الشراكة الاقتصادية و الأمنية ودعم الاتفاقيات الثنائية، فكلها تعبر عن ردة فعل إزاء المشاريع الأوروبية مثل الشراكة المتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية، منتدى 5+5 و غيرها، و بالتالي خلق تنافسا كبيرا على المنطقة. (حجيج، 2013، الصفحات 160-166) و تدعم فرنسا استراتيجية الاستقلال الأمني و العسكري الأوروبي بدعوتها لبناء جيش أوروبي مستقل وخارج هيمنة حلف الناتو و المظلة الأمريكية، و هذا ما صرح به الرئيس الفرنسي "ماكرون" صراحة أمام الاتحاد الأوروبي يقوله: يجب أن نحمي أنفسنا من الصين و روسيا، بل حتى من الولايات المتحدة الأمريكية". (السباعي، 2018)، وهذا ما لم يعجب الإدارة الأمريكية بقيادة "ترامب" الذي اعتبرها نكران للجميل والحماية الأمنية التي يقدمها حلف الناتو، حيث طالب أوروبا بالدفع مقابل الحماية العسكرية ومراجعة اسهاماتها في حلف الناتو (Belin & Lopinot, 2020)، فهذا الخلاف الأمني برز أكثر في التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية و المقاربة المتبعة من طرف أمريكا و فرنسا خصوصا حيال الأزمة الليبية أين يدور صراع كبير على تقسيم النفوذ و المصالح الاقتصادية خصوصا النفط والغاز في ظل فشل الدولة الليبية أين أصبحت حلبة لنزاع مسلح بين الفرقاء الليبيين و الجماعات الإرهابية والقوى الأجنبية المتدخله دون الوصول إلى مخرج سياسي للأزمة، فالتنافس كبير على تقاسم الكعكة الليبية ففرنسا تدعم الجبهة الشرقية بقيادة المشير "خليفة حفتر" و برلمان طبرق بينما الموقف الأمريكي يبقى متوازن بين الشرق و الغرب غير أنها تميل لجبهة الغرب بقيادة حكومة الوفاق الوطنية برئاسة فايز السراج وهذا بسبب دعم روسيا لقوات "حفتر"، فالاستراتيجية الأمنية الفرنسية و الأمريكية تختلف والتنافس قائم على مناطق النفوذ (الصفواني، 2020، الصفحات 5-11).

وفي سياق إبراز الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي قام وزير الدفاع "مايك أسبر" في أكتوبر 2020 بجولة مغاربية شملت (تونس، الجزائر و المغرب) و الهدف من هذه الزيارة حسب البنتاغون هو تعزيز العلاقات مع الدول المغاربية مع التركيز على محاربة الإرهاب و عدم الاستقرار الإقليمي في ليبيا ومنطقة الساحل، إضافة لمواجهة النفوذ الفرنسي و المنافسة الروسية و الصينية على المنطقة، إضافة إلى دعم

التعاون العسكري و الأمني مع جيوش هذه الدول حيث وقع "أسير" مع الرئيس التونسي "قيس سعيد" خارطة طريق التعاون العسكري لمدة 10 سنوات و دعمها في حماية حدودها و مكافحة الإرهاب. ونفس الشيء مع المغرب أين وقع "أسير" مع وزير الخارجية "ناصر بوريطه" خارطة الطريق للتعاون العسكري في مجال الدفاع لمدة 10 سنوات و يشمل صفقات التسليح و التكوين العسكري والاستخبارات

حيث تعتبر المغرب شريكا و زبونا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية في التسليح و عصنة الجيش المغربي حيث تم الاتفاق على إقامة مناورات عسكرية مشتركة مع قوات الأفريكوم "الأسد المغربي" (بن عنتر، 2020، الصفحات 4-6)

أما مع الجزائر فقد كانت الزيارة الأولى لوزير دفاع أمريكي بعد 15 سنة عن آخر زيارة قام بها "رامسفيلد" وزير الدفاع، و سبقت هذه الزيارة زيارة قائد الأفريكوم "Stephen Townsend"، و تباحث "أسير" مع الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" ورئيس أركان الجيش "سعيد شغريجة" تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين ورؤيتهما للأزمات في المنطقة (ليبيا و مالي)، كما لها خلفيات أخرى مرتبطة بالتحويلات التي عرفتها الجزائر خصوصا مسألة تدخل الجيش خارج حدوده.

الخاتمة:

بعد استعراضنا لأهم جوانب موضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد 11 سبتمبر 2001 توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي تجلّى بشكل كبير بعد هجمات 11 سبتمبر و بروز ظاهرة الإرهاب الدولي فجعل دول المنطقة تدخل في استراتيجية مكافحة الإرهاب.
- عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ربط المغرب العربي لمقاربتها الأمنية الشاملة في مكافحة الإرهاب والتطرف عبر المشاريع الأمنية و العسكرية التي تتمثل في مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرات مكافحة الإرهاب في الساحل إضافة إلى الأفريكوم، فكل هذه المشاريع تركز على التعاون الأمني والاستخباراتي و كذا المساعدات العسكرية و التدريب لتبادل الخبرات قصد التصدي للتهديدات الإرهابية.
- ربطت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ثنائية مع دول المغرب العربي تركز على التعاون الأمني والعسكري حيث ارتفع حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لهذه الدول في مجال مكافحة

الإرهاب، وإبرام صفقات سلاح وإقامة قواعد عسكرية و هذا ما يبرز أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و ضرورة لعب دور ريادي فيها.

- مع بروز التهديدات الإرهابية في منطقة المغرب العربي خصوصا مخرجات الحرب في ليبيا و أزمات الساحل كثفت أمريكا من زيارتها الرسمية للمسؤولين الأمنيين و العسكريين ليكون لها دور فيما يحدث في المنطقة ومواجهة النفوذ و المنافسة من القوى الأخرى خصوصا فرنسا و روسيا و الصين التي تسعى كل من هذه الدول لفرض منطقها و سياستها في المنطقة.

قائمة المراجع:

-المراجع العربية-

- أحمد إبراهيم. (6 6, 2020). الشرق. تاريخ الاسترداد 15 3, 2021، من <https://al-sharq.com/article/06/01/2020>
- أحمد فال السباعي. (16 2, 2018). من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس في المنطقة المغاربية. تاريخ الاسترداد 22 4, 2021، من الميادين . نت: [/https://www.almayadeen.net/articles/opinion/947403](https://www.almayadeen.net/articles/opinion/947403)
- الحاج إسماعيل زعنون. (2009). المغرب العربي و الصراع الدولي. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات (9)، الصفحات 229-244.
- أمال حجيج. (2013). لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي: الرهانات الإستراتيجية للتنافس الأوروبي-الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، 1 (6)، الصفحات 257-280.
- جمال مانع. (2004). الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي. الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- حمزة مجيد كامل. (2011). العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و آفاقها المستقبلية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية (36)، الصفحات 118-184.
- زمن ماجد عودة. (2017). السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي و آفاقه المستقبلية. بغداد: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- سراب جبار خورشيب. (2020). العلاقات التونسية-الأمريكية. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 1 (6)، الصفحات 12-34.
- سمير حمياز. (2016). الرهانات الاقتصادية للتنافس الأوروبي-أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي. أبعاد اقتصادية، 1 (6)، الصفحات 250-277.

- صبيحة بخوش. (2004). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل و المعوقات السياسية 1989-2007. عمان: دار حامد للنشر و التوزيع.
- عبد الرزاق المخادمي. (2005). مشروع الرق الأوسط الكبير، الحقائق و الأهداف و التدايعات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرزاق جاسم خيري. (2009). قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية و محنة إفريقية. المجلة العربية للعلوم السياسية (21)، الصفحات 88-109.
- عبد النور بن عنتر. (2020). جولة وزير الدفاع الأمريكي المغاربية: استراتيجيات التوظيف المتبادل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- عمار بالة. (2016). المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأورو-أمريكي. مجلة الحقوق و العلوم السياسية، 1 (3)، الصفحات 266-286.
- عميروش ركاح. (2016). الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (5)، الصفحات 21-35.
- محمد بلخيرة. (2014-2015). السياسة الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائبة. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
- محمد حسن الإمام. (4 11 2013). من موريتانيا و أمريكا سياسة المصالح. تاريخ الاسترداد 26 11 2021، من عمون: <https://www.ammonnews.net/article/171998>
- محمد خلفان الصفواني. (2020). الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع و تطورات و مساراته المستقبلية. تريندر للبحوث و الدراسات.
- مصطفى الفيلالي. (1989). المغرب العربي: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مصلوح كريم. (2014). الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- منى حسين عبيد. (2010). أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا. الدراسات الدولية (51).

- المراجع الأجنبية:

- Ait Kaki, M. (2007). Lune de miel Algéro-Américaines. CAIRN.info.
- Belin , C., & Lopinot, Q. (2020). Etats-Unis- Union Européenne : de la compétition à la défiance. Consulté le 3 15, 2021, sur République Française: : <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/273926->

- Bérangère, R. (2012). *Les états Sahéliens et leur partenaires extrarégionaux*. Pris: note d'analyse GRIP.
- Congar, A. (2020). *Développement et sécurité dans la région du Sahel*, Assemblée parlementaire de l'OTAN. GSM.
- Diop, D. (2007). *l'Africom une initiative mort-né ou un commandement impossible*. Dacar: CERIUM.
- Hamdaoui, Y. (2020). *la sécuritisation de la guerre contre le terrorisme au Sahel* . Rabat. paris: Afrique en mouvement.
- Holm, U. (2008). *North Africa: a security problem for themselves for the EU and US*. Copenhagen: Danish institute for international studies.
- kandel, M. (2014). *La stratégie Américaine en Afrique*. Paris: etude de l'IRSEM.
- Reifeld, H. (2015). *La crise sécuritaire au Sahel quellerépercussion sur les Pays du M aghreb arabe*.
- Schmid, D., & Barrada, R. (2005). *l'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb. café géopolitique*.
- Zoubir, Y. (2005). *The United Stat and Maghreb-Sahel securit. international affaire*(5), pp. 977-995.
- Zoubir, Y. (2010). *the United States and Algéria : the cautions road to patnership. the Maghreb center journal*.